

آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات-. بالإشارة
الى حالة الجزائر

Mechanisms To Control The Stability of The Financial System in Light Of The
With reference to -Policy Of Financial Liberalization And the Spread Of Crises
the case of Algeria

د.مطاي عبد القادر¹ د.بلقلة براهيم² د.حبيش علي³

¹ أستاذ محاضر، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف- الايميل: profmettai@gmail.com

² أستاذ محاضر، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف- الايميل: profmettai@gmail.com

³ أستاذ محاضر، جامعة البويرة- الايميل: profmettai@gmail.com

تاريخ النشر: 06-09-2019

تاريخ القبول: 28-08-2019

تاريخ الاستلام: 10-07-2019

ملخص:

لقد أدت سياسات التحرير المالي إلى تدويل وإنتقال أزمات البنوك والأزمات المالية وتعددتها وتواليها، ولعل ذلك من أهم التحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، وقد كانت آثار هذه الأزمات حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المعنية، وظهر ذلك جليا من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ومن هذا المنطلق فإن استقرار النظام المالي المحلي والدولي أصبح من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي وضرورة عامة وملحة يفرضها تشابك الأسواق وتطورها، وفي هذا الإطار نجد أن العديد من المؤسسات المحلية والدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي.....) تخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الإستقرار المالي والسعي لتحقيقه خاصة بعد إنتهاج مختلف الدول لسياسة التحرير المالي وتصاعد الرأسمالية المالية وانتشار اللامتيازات.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي ، التحرير المالي ، الأزمات المالية.

تصنيف JEL: E430 ; E520 ; P440.

Abstract:

The financial liberalization policies have led to the internationalization and the spread of bank crises and financial crises. This is perhaps one of the most important challenges and negative effects of financial liberalization. The effects of these crises have been severe and serious, threatening the economic and financial stability of the countries concerned. In this context, the stability of the domestic and international financial system has become one of the basic objectives

د.مطاي عبد القادر. د.بلقلة براهيم. د.حيث علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات of the international community and a general and urgent necessity imposed by the intertwining of markets and their development. In this context, many local and international institutions (IMF, World Bank ...) allocate an important part of And the pursuit of a special victory after the adoption by various countries of the policy of financial liberalization and the escalation of financial capitalism and the spread of crises.

Key words: financial stability, financial liberalization, financial crises.

Jel Classification Codes : P440 ; E520

المؤلف المرسل: مطاي عبد القادر . الإيميل: profmettai@gmail.com

مقدمة:

لقد أدت سياسات التحرير المالي إلى تدويل وإنتقال أزمات البنوك والأزمات المالية وتعددها وتواليها، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي وقد كانت الكارثة المالية التي تسببت فيها حركات رؤوس الأموال الدولية القصيرة الأجل واضحة للعيان خلال الأزمة المالية الآسيوية للفترة 1997-1998 و آثارها السلبية الحادة والخطيرة التي هددت الاستقرار الاقتصادي للدول المعنية ، إضافة إلى إنتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية ويطهر ذلك جليا من خلال أزمة الرهن العقاري .

إشكالية الدراسة : لقد أصبح الإستقرار المالي المحلي والدولي على مدى السنوات الأخيرة هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع القرارات الإقتصادية وأصبح من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي وضرورة عامة وملحة يفرضها تشابك الأسواق وتطورها ضمن عالم حولته ثروة المعلومات والتقنيات إلى قرية صغيرة معولمة، في سياق ماتم ذكره يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هي الآليات التي اتبعتها المؤسسات المالية المحلية (بنك الجزائر) و الدولية (صندوق النقد الدولي) لضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج مختلف الدول لسياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات؟

فرضية الدراسة: للإجابة على السؤال المطروح نصيخ الفرضية التالية:

لتحقيق الاستقرار المالي و مراقبته لابد من وضع الإطار النظري والعملي من خلال وضع القوانين المالية والنقدية وإدارتها لتصبح أكثر نمذجة والاهتمام بتأمين الأدوات التحليلية والمراجع المتجانسة ويتم تطوير هذه الأدوات عادة في ظل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل ، التي تخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الإستقرار المالي والسعي

لتحقيقة خاصة بعد انتهاج مختلف الدول لسياسة التحرير المالي وتصاعد الرأسمالية المالية وانتشار اللزمات في الدول المتقدمة.

أهداف البحث وأهميته: نهدف من دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على مفهوم الاستقرار المالي ، وتحديد أهم العوامل والأسباب لهذه الظاهرة وتحليلها، والتعرف على أهم الآثار الناتجة عنها وكيفية التنبؤ به ، وتحديد أهم الإجراءات الوقائية والعلاجية المطبقة من طرف المؤسسات المالية الدولية ، حيث يعتبر ضمان استقرار النظام المالي ضروري قبل أي حديث عن النمو الإقتصادي.

لذا يعتبر الاستقرار الاقتصادي والمالي من الأولويات التي تسعى الدول لضمانها في عالم أصبحت السمة الغالبة فيه التطور والتغير بشكل متسارع، ما أدى إلى تزايد حدة المخاطر وتنوعها بشكل غير مسبق خصوصا في كنف التطورات السلبية التي يشهدها القطاع المالي في العصر الحديث بفعل التعقد والتغير في البيئة المصرفية في ظل العولمة المصرفية، فتعاظمت نتيجة لذلك التهديدات والتحديات للقطاع المالي والمصرفي العالمي تجلت مظاهرها في وقوع أزمات مالية ومصرفية بشكل متكرر ودوري أدت في معظم الأحيان إلى تعثر وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية .

المنهج المتبع: وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضية المتبناة إعتدنا على المنهج الإستنباطي من خلال أداتي الوصف و التحليل ، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، كما إعتدنا على أسلوب المسح المكتبي (البحث وجمع المعلومات) للإطلاع على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا.

تقسيمات الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل ظاهرة الاستقرار المالي، ومن ثم معرفة الإستراتيجيات التي تعمل على الإدارة الفعالة لهذه المشكلة، وبغرض إعطاء تحليل كاف لمضمون الموضوع وأهميته، وبغية الوصول إلى الأهداف المحددة تم تقسيم البحث إلى المحار التالية:

أولا: التحرير المالي: مفهومه، إجراءاته، مخاطره.

ثانيا: الأزمات المالية: المفهوم والأنواع، والأسباب.

ثالثا: تحليل إستقرار النظام المالي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

رابعا: أدوات ضبط استقرار وسلامة النظام المالي.

خامسا: دور صندوق النقد الدولي في إستقرار النظام المالي العالمي وإدارة الأزمة المالية الراهنة.

سادسا: الآليات المتبعة من طرف بنك الجزائر في ضبط استقرار النظام المالي و المصرفي.

من أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي العام هو تحقيق الاستقرار والأمان المالي الذي يعني توفر الثقة وعدم حدوث اضطرابات وان تكون هناك قدرة على تحمل الصدمات، مما يعني استقرار على مستوى النظام المالي .

أولاً: التحرير المالي: مفهومة، إجراءاته، مخاطره: نيين ماييلي:

1-مفهومه: يعرف "التحرير المالي" بأنه أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسيةاً. وكانت أولى بدايات التحرير المالي في الدول الصناعية الكبرى للتمدد فيما بعد إلى الدول النامية وهذا يعني أن التحرير المالي يمكن أن يتضمن الإجراءات التالية¹:

- تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها.
- تخفيف القيود على تعامل البنوك التجارية بالأوراق المالية.
- تقليل استخدام أدوات التدخل المباشر وزيادة استخدام أدوات التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية.
- السماح باستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات الصفرية Zero-Coupon Bond أو السندات الصادرة بعملات أجنبية أو أية أداة مستحدثة أخرى.
- أي إجراء يؤدي إلى زيادة التنافس في القطاع المالي وتشجيع دور القطاع الخاص فيه بما في ذلك الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام.
- رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حرآة رأس المال من وإلى البلد سواء بالنسبة لحرآة رأس المال الناتجة عن التجارة الدولية أو حرآته الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- كما يعرف بأنه: التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفاء للموارد المالية إلى التأثير سلبي على النمو والاستثمار والادخار² ، أو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدواتها³.
- من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن ان نعرف التحرير المالي بمعناه الشامل على أنه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات ، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها التي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.
- 2- إجراءات التحرير المالي: تشتمل سياسات التحرر المالي على مجموعة من الإجراءات أهمها⁴ :

أ- إجراءات التحرير على مستوى المحلي: تشمل على تحرير أسعار الفائدة ، الغاء الإحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك، تحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية⁵.

ب- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: تتضمن الإجراءات التالية : إلغاء ضوابط الصرف: وذلك بإعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق. فتح الحساب رأس المال: ويعني ذلك حرية إنتقال الأموال من وإلى الإقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية.⁶

فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام إنضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الإنسحاب منها.

3- مخاطر التحرير المالي: يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وإنتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينات أزمات بنكية ومالية في مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعملة، حيث كان لها تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وإمتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى.

تعد طريقة تطبيق إجراءات التحرير المالي من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات، حيث أدى التطبيق الآني لكافة خطواته مع تجاهل إعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية وإقتصادية في الدول التي سلكت ذلك النهج، مثل الأرجنتين وأورجواي مما أدى بها إلى الوقوع في الأزمات المالية⁷:

- واجهت كل من الأرجنتين وأورجواي مشكلة الدولار المتزايدة لأصول والخصوم الجهاز المصرفي نتيجة التحرير القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي عرض كل البنوك والشركات المقترضة لمخاطر تخفيض العملة الوطنية.

- أدى التحرير المالي في الأرجنتين إلى زيادة نسب الرفع المالي للشركات حيث تزايدت مديونيتها قصيرة الأجل لتلك الشركات.

- تأثرت الأرجنتين على وجه الخصوص بأزمة المكسيك عام 1995 حيث أدت إلى تزايد كبير في التدفقات الرأسمالية الخارجية.

- وفي تركيا أدى التحرير غير التدريجي إلى تقلبات شديدة في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، كما تعرض كل من القطاعين المالي والحقيقي لمخاطر منتظمة كبيرة.

د.مطاي عبد القادر. د.بلقطة براهيم. د.حبيش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات أما من أمثلة تجارب تحرير المالي التدريجي نذكر في ذلك تجربة الهند التي إنتهدت نهجا تدريجيا في التحرير المالي 1991 ، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنتها من تجنب العديد من الأزمات المالية والإقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة مستوى العمق المالي بها.

ثانيا: الأزمات المالية: المفهوم والأنواع، والأسباب: نعالج في العنصر النقاط التالية:

1- مفهوم الأزمة المالية: يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة⁸.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى⁹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأزمة المالية على انها "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

2- أنواع الأزمات المالية : هناك عدة أنواع كمايلي:

* أزمة مصرفية: تظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك، وإذا إمتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة "أزمة مصرفية" "Systematic Banking Crisis" وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى ب"أزمة ائتمان" "Credit Crunch"¹⁰.

* أزمة عملة "أزمة ميزان المدفوعات": تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها إنخفاضا كبيرا، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة إنهيار سعر صرف العملة.

* أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة" "bubble" والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى¹¹.

3- أسباب الأزمات المالية: إن أسباب هذه الأزمات تختلف من اقتصاد دولة لأخرى بحسب ظروفها¹² ، فمعظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلى جدل دائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، وفقا لنظرية "مينسكي" Minsky's Theory " فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو كما يسمى "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل¹³ ، يمكن إجمال أسباب نشوء الأزمات المالية في:

- انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم.

- التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية كانت القاسم المشترك للعديد من الأزمات المالية.

- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

ثالثا: تحليل إستقرار النظام المالي في ظل أزمة الرهن العقاري 2008: نتطرق إلى:

1- مفهوم الإستقرار المالي: يعرف على أنه: تجنب وقوع الأزمات المالية¹⁴.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد".

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الإستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية؛ أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها.

2- تشخيص الأزمة وجذورها: رغم أن الأزمة المالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 15 % ، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات

د.مطاي عبد القادر. د.بلقلة براهيم. د.حبش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والنسائل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدحول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة" ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد.

ومع بداية عام 2006 وحدث حالة من التشيع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم¹⁵.

3-أسباب الأزمة: يرجع الكثير من الاقتصاديين أزمة الرهن العقاري إلى ما يلي:

أ- اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية: فقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث انحراف في مسار أنشطتها الاقتصادية وحدث حالة من عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، وقد تمثل مظهر هذا الانحراف بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل تعاظم نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية الطفيلية ذات المردود الربحي المالي والوهي ضمن دورة إنتاجية قصيرة الأجل وليست طوسلة الأجل ويمكن إجمال سبب التراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية إلى مايلي:

-تطبيقات أفكار العولمة التي شجعت انتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لعوامل اقتصادية عديدة أهمها رخص الأيدي العاملة وتوفر المواد الأولية.

-سلوكيات المستثمرين الذين اتجهوا في استثمار السيولة المالية الضخمة المتجمعة لديهم في مشاريع خدمية ذات مردود كبير ضمن دورات إنتاجية قصيرة قياسا لمدتها في الأنشطة الإنتاجية، مثل نشاط المضاربة بالأوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات كأفضل مجالات الاستثمارات له¹⁶.

ب- التوسع في منح قروض عقارية عالية المخاطر: تسمى هذه القروض أيضا بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، وهي عبارة عن قروض تمنح للمقترضين الذين لا تتوفر فيهم شروط الإقراض التقليدية المرتبطة بالقطاع العقاري، وهذا بسبب تاريخه الائتماني السيئ أو ليس له مساهمة شخصية أولية، أو ليس له وثائق عن دخله، ولهذا فإن عملية الإقراض هذه توصف بأنها عملية مرتفعة المخاطر

ج- التوريق: عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من رهون العقارية، يقوم باستخدام هذه "المحفظة من رهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق¹⁷.

د- ضعف رقابة السلطات النقدية: لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية مناخ السياسة النقدية المتساهل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وضعف رقابته على المؤسسات المالية، هذا الضعف أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياط الائتماني الأدنى.

و- التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية: لقد كان للقطاعات المصرفية دور كبير في التوسع الضخم في إصدار الأنواع المتعددة من الأصول المالية المتنوعة وفي زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وترسيخ الثقة في هذه الأصول مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني.¹⁸

ي- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: من الأسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما، أو في قيمة عملتها. غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها.

رابعا: أدوات ضبط استقرار وسلامة النظام المالي: هناك العديد من الأدوات منها :

1. نظام تصنيف المراتب المعروف بنظام كاملز CAMELS؛ وهو أحد الأدوات الشائعة التي يستخدمها المفتشون المصرفيون لرقابة سلامة المؤسسات الفردية الذي طور في الولايات المتحدة في أوائل التسعينات وتبناه بأشكال متنوعة عدد كبير من البلدان الأخرى وكلمة CAMELS اختصار يجمع الأحرف الأولى للكلمات التي تدل بالإنجليزية على كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، والإدارة، والإيرادات، والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق.¹⁹

2. نظام بيسيك BASIC للإشراف المصرفي: وقد طوره الأرجنتين إثر أزمة بيسو أو تيكيلو المكسيكية من 1994 إلى 1995. ويشير الاختصار إلى السندات، والتدقيق المحاسبي، والإشراف، والمعلومات، والتصنيف الائتماني، وأحد السمات الخاصة لهذا النظام هي التأكيد الشديد على الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي وخلق مكتب إئتمان لتوفير المعلومات لعامة الناس.

3. نظام مؤشرات الحرص الكلية إم.بي.أي (MPI) لسلامة النظام المالي: وهو نظام مراقبة شامل وطموح أكثر لسلامة النظام المالي، الذي يجرى تطويره كجزء من برنامج مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يضم نظام إم.بي.أي (MPI) إطار نظام كاملز CAMELS مضافاً إليه المؤشرات الكلية، وباستخدام إطار كاملز تحسب المؤشرات الكلية لسلامة المؤسسات المفردة وتعرف بـ "مؤشرات الحرص الجزئية"، منها النمو الإقتصادي، وميزان المدفوعات، والتضخم وأسعار الفائدة والصرف والإقراض والانتعاش في أسعار الأصول، ويستند نظام إم.بي.أي مفاهيمياً إلى أن المؤشرين الجزئي والكلبي، مفيدان في تحديد الأزمة بدقة.²⁰

خامساً: دور صندوق النقد الدولي في استقرار النظام المالي العالمي: يتمثل دوره في:

1- إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه: وذلك من خلال:

أ- آلية إصلاح نظام الإقراض الحالي: تقوم خطة الصندوق لإصلاح لنظام الإقراض على:

* تحديث الشريطة: يسعى الصندوق في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من الموازنة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا(الشريطة المسبقة) وليس على أساس الشريطة التقليدية اللاحقة على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعومة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

* خط الائتمان المرن(FCL): عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة(أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية ، على أن تلتزم بالتسديد في أجال تمتد من 3.25 سنة إلى 5 سنوات.

* دعم اتفاق الاستعداد الائتماني(SBA): تهدف إصلاحات اتفاق الاستعداد الائتماني -وهو أداة الإقراض الحيوية التي يستخدمها الصندوق في حل الأزمات _ إلى إضفاء المزيد من المرونة على الاتفاق والتأكد من إمكانية استخدامه كأداة لمنع وقوع الأزمات في البلدان الأعضاء .

* مضاعفة حدود الاستفادة من القروض :حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة بـ 200 % من حصة البلد على أساس سنوي و 600% على أساس تراكمي لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

* تبسيط هيكل التكلفة وأجال الاستحقاق :توفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.

*تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض: بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل: التسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل والتي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.

*إصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: يعمل الصندوق على إدخال تعديلات على تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة لدعم أدواته الإقراضية المستخدمة في التمويل الطارئ وقصير الأجل للبلدان منخفضة الدخل²¹.

ب- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي (استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض): أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية

وزيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لأنثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ودعم مشاريع الاستثمار.

2- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة: جاء ذلك بعد اجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في أبريل 2009 التي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من أجل معالجة الرهن العقاري، وبذلك وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي 74% من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار²².

3- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق: تشتمل تدابير الإصلاح على العناصر التالية:

أ- صيغة أكثر شفافية للحصص: يقوم الإصلاح على صيغة أكثر بساطة وشفافية لحساب الحصص.
ب- جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص: مع التعديلات المخصصة التي تقرر في عام 2006، تبلغ الزيادة التراكمية في حصص البلدان الديناميكية 11.5% وجميع البلدان التي لا تحقق لها الصيغة الحالية مستوى التمثيل الكافي هي بلدان مؤهلة لزيادة حصصها في ظل الإصلاح المزمع، تتضمن الصيغة الجديدة أيضا ثلاثة عناصر لا تتكرر:

* تغاضي بعض الاقتصاديات المتقدمة عن زيادة حصصها: وهي الولايات المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وأيرلندا، ولكسمبرغ.

- إعطاء دفعة للبلدان غير الممثلة بالمستوى الكافي على أساس إجمالي الناتج المحلي العالمي المحسوب بتعادل القوى الشرائية: مراعاة لعنصر الديناميكية أيضا تتضمن الإصلاحات زيادة لا تقل عن 40% في الحصص الاسمية لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تمتلك أنصبة حصص فعلية أقل بكثير من أنصبتها الفعلية في إجمالي الناتج المحلي العالمي حسب تعادل القوى الشرائية.

- زيادات إضافية لبلدان اجتماعات سنغافورة الأربعة: نظرا لاستمرار القصور الشديد في تمثيل البلدان الأعضاء الأربعة التي حصلت على زيادات في الحصص بمقتضى الجولة الأولى التي تخللت الاجتماعات السنوية لعام 2008 في سنغافورة، تحصلت هذه البلدان على زيادة ثانية في الحصص الاسمية لا تقل عن 15%²³.

د.مطاي عبد القادر. د.بلقطة براهيم. د.حبيش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وانتشار الأزمات
ج- مراجعات كل خمس سنوات: يوصي الاقتراح بإعادة مواءمة أنصبة الحصص في سياق
المراجعات العامة المستقبلية للحصص التي تتم كل خمس سنوات.

د- تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل: من خلال:

* زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف لكل الأعضاء (وهي أول زيادة من هذا القبيل منذ تأسيس الصندوق في عام 1945).

* منابو آخر لكل من المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الإفريقية .

4- إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية: وذلك من خلال:

أ- تعزيز قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف المخاطر: وذلك بـ

- توسيع نطاق الحدود التنظيمية لتشمل كل الأنظمة التي تكون مصدرا للمخاطر وضمان مرونتها في التكيف مع الابتكارات المستحدثة في السوق المالي.

- تعزيز الانضباط السوقي بتفعيل دور هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر وزيادة درجة تنسيق جهودها.

- زيادة الشفافية في آلية تقييم الابتكارات المالية بتحسين جودة المعلومات الخاصة بالمعاملات خارج السوق الرسمية وخارج الموازنة العامة، حتى تتمكن الأجهزة التنظيمية من رصد المخاطر والتهديدات ومحاولة تقييمها لتعزيز الانضباط السوقي.

- تحسين البنية التحتية لأسواق المال وتقوية المعايير المحددة لاحتياطي السيولة النظامية على مستوى البنوك المركزية.

ب- تعزيز التعاون المالي الدولي حول القضايا المالية والاقتصادية: ويتحقق ذلك بـ

- زيادة درجة التركيز والتحديد في التحذيرات التي يقدمها الصندوق .

- تكثيف جهود التعاون الدولي بين الصندوق وغيره من المنظمات (خاصة مجموع السبعة، مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومندى الاستقرار المالي ...).

- تكثيف الجهود التعاونية لوضع قواعد و أسس قوية لتسوية نشاط القطاعات متعددة الجنسيات .

- إقامة إطار عالمي موثوق للسيولة، بتدعيم الدول لجهود الصندوق في إصلاح نظام. الإقراض مثلا والحصص²⁴.

ج- زيادة درجة اهتمام ومراقبة السياسات الاقتصادية للمخاطر النظامية: يتم ذلك بمراجعة أداء

السياسات الاقتصادية الكلية من خلال:

- زيادة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في مواجهة تراكم المخاطر التنظيمية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.

- ترسيخ دعائم السياسة المالية في أوقات الرخاء واليسر، لذا فإن الصندوق يحث هذه الدول على إجراء تحليل دقيق ومفصل للنظام المالي لمساعدتهم على تصميم تدابير تنشيطية فعالة والتأكد من ملاءة المالية العامة على المدى المتوسط، نظرا لارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية.

- معالجة الاختلالات العالمية الناتجة عن التدفقات الرأسمالية الدولية باستخدام السياسة الهيكلية والاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين حجم الادخار والاستثمار في هذه الاقتصاديات واللجوء إلى العمل التنظيمي في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن تدفق رؤوس الأموال بفرض قيود على انكشاف المؤسسات المالية والمقترضين لمخاطر النقد الأجنبي.²⁵

سادسا: الآليات المتبعة من طرف بنك الجزائر في ضبط استقرار النظام المالي والمصرفي: اتخذ بنك الجزائر الآليات التالية:

1-تنظيم رأس المال و حساب نسبة الملاءة في البنوك الجزائرية: بصور قانون النقد والقرض 10/90 بدأ التطبيق الفعلي لمعايير الرقابة المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل، وقد أصدر بنك الجزائر التعليم رقم 09-91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 01/08/1991(التعليم رقم 09-91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 14/08/1991)، والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات، كما أصدر بنك الجزائر تعليمية أخرى تحت رقم 74-94 الصادرة في 19/11/1994.(التعليم رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 29/11/1994) التي حدد فيها المعدلات المتعلقة بالقواعد الاحترازية المتعلقة بتحقيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، فقد فرضت هذه التعليم على البنوك التي تنشط في السوق المصرفي الجزائري الالتزام بنسبة ملاءة تقدر بـ 8% بشكل تدريجي وذلك وفق المراحل التالية: معدل 4% مع نهاية شهر ديسمبر 1995 ، معدل 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996 ، معدل 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997 ، معدل 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998 ، معدل 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

أ- متطلبات الحد الأدنى للرأس المال: تعتبر الدعامات الأولى في اتفاقية بازل II وهي تختلف عن بازل I في ترجيح المخاطر وإدخال طرق حساب جديدة.

أ-1- نسبة الملاءة بالمنظومة المصرفية الجزائرية: نهاية سنة 2003 تقيدت كل البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر نسبة ملاءة تجاوزت 8%²⁶ ، ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل من خلال التنظيم رقم 03/02 الذي أصدره بنك الجزائر بتاريخ 04 نوفمبر 2002 والذي يجبر البنوك على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر.²⁷

د.مطاي عبد القادر.د.بلقطة براهيم.د.حبيش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات
أ-2- القواعد الرأسمالية في البنوك الجزائرية: إن البنوك التجارية العمومية الست تحترم الحد الأدنى لرأس المال السابق والمقدر بـ2.5 مليون دج وكذا الحد الأدنى الجديد والمقدر بـ 10 مليار دج المحدد سنة 2008 ويلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل المرتبة الأولى وطنيا والمرتبة الثانية مغاربيا برأس مال قدره 33 مليار دج والمرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي والتاسعة على المستوى الإفريقي والمرتبة 668 على الصعيد العالمي.

ب- المراجعة الرقابية داخل المنظومة المصرفية الجزائرية: تطرح المراجعة الرقابية أهميتها كضرورة قصوى يجب توفيرها داخل المنظومة المصرفية الجزائرية لضمان أداء سليم يحافظ على سلامة البنك والجهاز المصرفي، فقد تم اصدار النظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 14/11/2002 المحدد للأنظمة الداخلية المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، وهي تشمل خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر السيولة، خطر السوق، خطر قانوني(المادة 02 من النظام رقم 02-03).

ج - انضباط السوق المصرفي الجزائري: وفي هذا السياق تم اصدار التعليمات رقم 02-09 المؤرخة في 26 ديسمبر 2002 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية على الإعلان كل ثلاث أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها،(المادة 01 من التعليمات 02-09).

2- نظام التأمين على الودائع ودوره في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي: صدر النظام 03-04 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، وطبقا لأحكام هذا النظام ، فإن البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ملزمة بالاشتراك بصفة مساهم في مؤسسة ضمان الودائع ، كما أنها ملزمة بدفع علاوة سنوية بنسبة 01% على الأكثر، كما يبلغ الحد الأقصى لمبلغ تعويض كل مودع بـ 600.000 دينار جزائري ، أخذا بعين الإعتبار الفرق بين مبلغ الوديعة وحجم القروض والمبالغ الأخرى ذات العلاقة المستحقة على المودع ، يتمثل دور هذا النظام في :

- دور وقائي: فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيولة دون الوقوع في المشكلات المصرفية.
- دور علاجي: تنص المادة 118 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقروض على أنه "لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع".

3- دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد الجزائري : اعتمدت السلطات الجزائرية على جملة من الإجراءات والأنظمة وذلك لضمان الاستقرار المالي أهمها:

أ- العرض النقدي: نبين الأثر من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطورات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
---------	------	------	------	------	------	------	------	------

5994.	4933.7	4157.6	3644.	3554.	2901.	2473	2022	الكتلة
6			3	42	53	5.	5.	النقدية*
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
13	13412.7	11258.	11067	9929.	8280.	7173	6955	الكتلة
704,5	5	97	6.	2	7	1.	9.	النقدية*
المصدر: - لنشرة الثلاثية لبنك الجزائر - أعداد مختلفة-						2017	2016	السنوات
- تقرير بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر-تقارير مختلفة.-						14	13	الكتلة
						573,8	816,3	النقدية*

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع مستمر في الكتلة النقدية مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي لأنه يمكن أن يؤثر على بعض العوامل الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، لذلك يجب تحديد ومراقبة العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي من خلال الآليات المناسبة.

ب- سعر الفائدة: نبين الأثر من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطورات سعر الفائدة في الفترة (2000-2014)

2007	2006	200	200	200	200	200	200	السنوات
		5	4	3	2	1	0	
8	8	8	8.12	8.58	9.5	10	10.7	سعر الفائدة (%)*
							5	
	2014	201	201	201	201	200	200	السنوات
		3	2	1	0	9	8	
		8	8	8	8	8	8	سعر الفائدة (%)*

المصدر: * البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية.-

بالنسبة لسعر الفائدة، نلاحظ ارتفاع في معدل الفائدة لسنة 2000 حيث بلغ 10.75% أما سنة 2001 فقد سجل انخفاض بـ 0.75 نقطة أي بلغ 10%، ثم انخفض هذا الأخير سنة 2002 إلى

د.مطاي عبد القادر. د.بلقلة براهيم. د.حبيش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات 9.5%، ونفس الشيء سنة 2003 و2004 حيث شهد هذا المعدل انخفاضا بـ 0.92 نقطة و0.46 نقطة على التوالي وفي سنة 2005 قدر هذا المعدل بـ 8% وبقي هذا المعدل ثابتا خلال الفترة (2005-2014).

ج- سياسة معدل إعادة الخصم : يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان ، والجدول التالي يبين تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2017).

الجدول رقم 03: تطورات معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم %	7.5	7.5	6.5	5.5	4.5	4	4	4
معدل الفائدة (%)	10.75	10	9.5	8.58	8.12	8	8	8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	
معدل الفائدة (%)	8	8	8	8	8	8	8	
السنوات	2015	2016	اكتوبر 2016	أفريل 2017	ماي 2017			
معدل إعادة الخصم %	4	4	3.5	3.5	3.75			
معدل الفائدة (%)	8	8	7	7	7.5			

المصدر: بنك الجزائر - النشرة الاحصائية الثلاثية 2017.

- بنك الجزائر تقارير مختلفة (2016/2000)

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن كل زيادة في معدل إعادة الخصم يقابلها انخفاض في سعر الفائدة، فعند انخفاض معدل إعادة الخصم من 7.5% لسنة 2000 إلى 4.5% لسنة 2004 (أي انخفاض بـ 3 نقاط مئوية) سجل معدل الفائدة انخفاضا بـ 2.63 نقطة مئوية، وفي الفترة (2005-2014) بقي معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة ثابتا عند مستوى 8%، ومعدل إعادة الخصم عند 4%، أما الاستثمار المحلي فقد سجل زيادات عالية، فبين سنتي 2000 و2004 حقق زيادة بـ 980.42 مليار دج، وبقي يحقق هذه الزيادات إلى غاية سنة 2014 حيث قدر الاستثمار في هذه السنة بـ 6311.8 مليار دج، أي بزيادة قدرتها بـ 3538.52 مليار دج مقارنة بسنة 2004، أما مقارنة بسنة 2000 (أي الزيادة التي حققها خلال فترة الدراسة) فقد قدرتها بـ 4518.37 مليار دج، وهذا مقابل انخفاض في معدل إعادة الخصم من 7.5% إلى 3.75% خلال فترة (2000-2017).

د- سياسة الاحتياطي الإجباري : ألزمت المادة 93 من القانون رقم (90-10) البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها ، وإما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها، ويسمى هذا الحساب بالاحتياطي القانوني وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة مالية يومية بنسبة 1% من هذا النقص يتحصل عليها بنك الجزائر.

الجدول رقم 07: تطور معدل الاحتياطي الإجباري للفترة (2000-2017)

السنوات	فيفري 2001	ديسمبر 2001	ديسمبر 2002	ديسمبر 2003	200	20	200	2007
معدل الاحتياطي الإجباري %	4	4.25	6.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	201	20	201	2015
معدل الاحتياطي	8	8	9	9	11	12	12	12

الإجباري %					
السنوات	أفريل 2016	ماي الى نهاية 2016	أكتوبر 2017	نوفمبر 2017	بداية 2018
معدل الاحتياطي الإجباري %	12	8	8	4	8

المصدر: - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي -تقارير مختلفة-

دخلت هذه الأداة حيز التنفيذ ابتداء من أفريل 2001 ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 4% في فيفري 2001 إلى 4.25% في ديسمبر 2001، ثم إلى 6.25% لسنة 2002 و2003 وفي ضوء ذلك وصل مبلغ الاحتياطي إلى 122.6 مليار دج بعدما كان 43.5 مليار دج في 2001، ثم إلى 6.5% سنة 2004، وبقيت هذه النسبة ثابتة لسنتي 2005 و2006، ولم تتغير إلى غاية نهاية 2007، فوفقا للتعليمية رقم (13-07) المؤرخة في 2007/12/24 ارتفعت إلى 8% وبقيت ثابتة في سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد ارتفعت نسبة إلى 9% حيث بلغ مبلغ الاحتياطيات الإجبارية 494.132 مليار دج نهاية ديسمبر مقابل 394.758 مليار دج نهاية 2009، أما سنة 2011 فقد بلغ 569.864 مليار دج، وهذا مع بقاء معدل الاحتياطيات الإجبارية ثابت ، أما في سنة 2012 فقد شهد زيادة بمقدار نقطة واحدة (11%) وقد قدر مبلغ الاحتياطي لهذه السنة بـ 754.10 مليار دج، وبقي مقدار الزيادة ثابتا بالنسبة لسنة 2013 حيث قدر معدل الاحتياطي القانوني بـ 12% وذلك بقيمة قدرت بـ 891.39 مليار دج، وقد مثل مبلغ الاحتياطيات الإجبارية ما بين 26.2% و33.5% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر ، أما في سنة 2016 ومنذ شهر ماي الى غاية شهر أكتوبر سنة 2017 فقد شهد هذا المعدل انخفاضا بمقدار 04 نقاط كاملة (08%) ، وهذا لامتنعاص السيولة الفائضة الناتجة عن الزيادة في الكتلة النقدية كما يظهره الجدول رقم 01، أما في سنة 2017 ومنذ شهر نوفمبر الى غاية شهر جانفي سنة 2018 فقد شهد هذا المعدل انخفاضا بمقدار 04 نقاط كاملة (04%) وقد تزامن هذا الانخفاض مع البدء في اجراءات التمويل غير التقليدي لتمويل خزانة الدولة نتيجة لانهباء اسعار المحروقات في الاسواق العالمية مع نهاية سنة 2014.

و- سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعالية هذه الأداة بوجود معاملات واسعة النطاق على السندات العمومية من حيث الحجم والتداول، فقد بلغ قائم سندات الخزينة المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية 556.2 مليار دج في سنة 2002، ثم انخفض بـ 171.8 مليار دج لسنة 2005، ثم سجل ارتفاعا خلال سنتي 2006 و2007 بمقدار 110 مليار دج و145.5 مليار دج على التوالي مقارنة بـ 2005، أما سنة 2008 فقد انخفض قائم السندات العمومية إلى 285.5 مليار دج، ليعاود الارتفاع سنة 2009 إلى 528.55 مليار دج و556.2 مليار دج بالنسبة لسنة 2011، واستمر ارتفاع هذا القائم خلال سنة 2012 حيث قدر بـ 600.85 مليار دج، وفي سنة 2013 سجل قائم سندات الخزينة انخفاضا بـ 1.7% بعدما استمر بالتصاعد من 2009 إلى 2012 حيث قدر في مارس 2013 بـ 592.2 مليار دج، 577.14 مليار دج في سبتمبر و590.37 مليار دج في ديسمبر 2013. وتعتبر هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بحجم فائض السيولة المصرفية في السوق النقدية مما جعل هذه الأداة غير فعالة مقارنة بالأدوات الأخرى.

خلاصة: لقد أصبح استقرار النظام المالي من أهم القضايا الاقتصادية التي تشغل الكثير من صناع القرار في مختلف الدول والمؤسسات الدولية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي تعد من أخطر الأزمات التي عرفها العلم بعد أزمة 1929، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي. ولقد شرع عدد كبير من المؤسسات الوطنية والعالمية في تطوير الأدوات الكمية والتنوعية لمراقبة وتقييم استقرار وسلامة النظام المالي وكثفة في السنوات الأخيرة الجهود في هذا المجال. لا شك في أن توفر هذه الأدوات ييسر مهمة التنظيم والإشراف المصرفي الحريص. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام هذه الأدوات كنظام إنذار مبكر ضد الكوارث المالية الممكنة.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى النتائج التالية:

- إن التحرير المالي يطرح مزيدا من الفرص كما يطرح مزيدا من التحديات، ذلك لأن الانفتاح على الأسواق العالمية يؤدي إلى رفع كفاءة القطاع المالي وانخفاض تكلفة التمويل وارتفاع الاحتياطات الأجنبية، ولكنه في الوقت نفسه يجعله معرضا للأزمات و عدم الاستقرار.
- ساهمت كثير من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية في مبادرات لتحسين الاستقرار المالي للدول المتأثرة بالأزمات العالمية مباشرة والآخرى التي إنتقل إليها تأثير الأزمات العالمية ، وتركزت تلك المبادرات حول إصلاحات هيكلية بالأنظمة الرقابية للمصارف من خلال مفاهيم حوكمة البنوك المركزية.

د.مطاي عبد القادر.د.بلقلة براهيم.د.حبيش علي آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وانتشار الأزمات

- تعتبر عملية الاستقرار المالي عملية مستمرة يجب الاهتمام بها والعمل على إنجازها في الظروف العادية والتي يعمل فيها القطاع المالي بكفاءة .

مقترحات الدراسة : لمواجهة أهم التحديات المفروضة على منظومتنا المالية و المصرفية وتحقيق الاستقرار ووجوب مايلي :

- التفكير في إيجاد السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة البنوك ، من خلال تقوية أرس مالها بما يضمن لها تقديم كافة الخدمات وبالخصوص تطوير جميع صيغ التمويل المستحدثة لمواجهة مختلف المخاطر.

- ينبغي أن تعمم السلطات المالية تطبيق إجراءات السلامة الاحترازية الكلية، وأن تنظر في توسيع حدود هذه الأدوات لكبح الرفع المالي المتزايد واحتواء المخاطر المتزايدة على الاستقرار.

- العمل على اعتماد سياسات وقائية و اخرى علاجية لتفادي عدم الاستقرار المالي .

- العمل على استحداث اليات للرقابة و المتابعة تساهم بقدر كبير في تحقيق الاستقرار المالي.

- استحداث اليات لتجنب حدوث الازمات و ادارتها حال حدوثها لتجنب تداعياتها.

- تحديد الجهات المشاركة و المتعاونة في تحقيق الاستقرار المالي.

قائمة المراجع:

- نزار العيسى (2007)، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة¹ جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد21، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007، ص28.
- ² Hassane Souheil,(2000)" Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'Evolution des risques des banques", Université LAVAL,2007 ,p12.
- ³ أحمد الطلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها" ، من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وتمت في 2018/08/15: www.arab-api.org/course23/c23_first.htm زيارته
- ⁴ حريي عبد الغني،(2007) "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، ص 64،65.
- ⁵ بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات، الملتقى الدولي الناني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً" ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05، 06 ماي 2009.ص 03.
- ⁶ Hassane Souheil,(2000)" Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'Evolution des risques des banques" opcit,p10.

⁷ Varouj A.Aivazian,(1998) "microeconomic Elements and perspectives form finance Theory", in Jose M. fanelli and Rohinton Medhora'eds' financial reform in developing. Canada MIDRC .p343.

⁸ Rajan, Ramkishen,(2007) "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples from East Asia", Journal of Economic Education, , Vol. 38, No. 1.p:92-109.

⁹ سمير الشاعر، من آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف والمصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05، 06 ماي 2009، ص15.

¹⁰ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر حول "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص13.

¹¹ المرجع السابق، ص13.

¹² عرفات تقي الحسني(1999) التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، ص200.

¹³ عبد المطلب عبد الحميد (2009) الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص191.

¹⁴ أحمد مهدي بلوافي(2008)، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز:الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد2، جدة - المملكة العربية السعودية، ص81.

¹⁵ مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، ، 10 أكتوبر 2008، ص11.

¹⁶ عبد المطلب عبد الحميد (2009) الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص200.

¹⁷ محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة " الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية" جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008، ص14.

¹⁸ يوسف أبوفارة ، ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 09 ديسمبر 2009، ص22.

¹⁹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطوير الأسواق المالية وإصلاح مؤسساتها: قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص41-42: على الموقع:

www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-04-5-a.pdf

²⁰ المرجع السابق ص 41-42.

²¹ بيان صحفي رقم 09/85: صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، 24 مارس 2009، من

الموقع الإلكتروني: www.imf.org

²² المرجع السابق.

²³ بيان صحفي رقم 09/264: صندوق المجلس التنفيذي صندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب

خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، 20 جويلية 2009، من الموقع الإلكتروني:

www.imf.org

²⁴ لطرش ذهبية: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي

الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 20-

21 أكتوبر 2009، ص 11.

²⁵ المرجع السابق، ص 11.

²⁶ تقرير بنك الجزائر 2004، ص 13.

²⁷ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاق بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 273.